



أ. أحسن العايب

(جامعة عباس لغرور - خنشلة)

Email : ahcenelaib@yahoo.fr

أ.د عبود زرقين

(جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي)

Email : abze_86@yahoo.fr

المخلص

تحتل السياحة المستدامة بأهمية خاصة في برامج التنمية السياحية التي تقوم بها معظم الدول، على اعتبار أنها تراعي الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية للتنمية المستدامة، و عليه تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدى الأخذ بتلك الأبعاد من قبل القائمين على النشاط السياحي في الجزائر، ضمن إستراتيجية تنمية القطاع التي جاء بها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)، و قد بينت الدراسة أنه بالنظر إلى محدودية البعد البيئي الذي أفرزته سياسات التنمية السابقة، فإن الدولة قد أعطت أهمية خاصة لتحقيق تنمية سياحية مستدامة في إطار إستراتيجيتها الجديدة لتطوير القطاع بما يمكن أن يعيد الجزائر للعب دورها الإستراتيجي على ضفة المتوسط.

الكلمات المفتاحية: السياحة المستدامة، التهيئة السياحية، التنمية السياحية، التنمية المستدامة.

Abstract

The subject of sustainable tourism take great importance in tourism development programs drawn by most countries, because it takes into consideration the economic, social and environmental dimensions of sustainable development. The aim of this study is to demonstrate the respect of those dimensions by the Algerian tourism responsible, in the light of the sector development strategy brought by the Master plan for the creation of tourist (SDAT 2030) . the study has shown that given the limited environmental dimension, which was produced by the previous development policies, the state has given special importance to tourism sustainable development in the framework of its new strategy for the development of the sector, including can restore Algeria to play a strategic role on the bank of the Mediterranean.

Keywords : sustainable tourism, tourism initialization, tourism development, sustainable development

المقدمة:

تعتبر السياحة من أهم النشاطات الاقتصادية في العالم المعاصر، كما تعد محركا قويا للتنمية الاقتصادية المستدامة، نظرا لما يمكن أن تدره من مداخيل و ما توفره من مناصب شغل لفائدة المجتمعات المحلية ، ولاشك أنها تشكل اهتماما كبيرا من قبل الحكومات و المختصين في معظم دول العالم متقدمة كانت أو نامية، نظرا لإدراك هذه الأخيرة مدى أهمية القطاع السياحي في تحقيق تطلعاتها التنموية المختلفة، فتعمل بصفة مستمرة على تطويره و حمايته من كافة المخاطر و الآثار السلبية التي قد تلحق الضرر بالمقاصد السياحية، لذلك هناك اتجاه عالمي نحو أنواع بديلة من السياحة تأخذ بالحسبان الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة. إذ تعد السياحة المستدامة أحد أهم تلك الأنواع في عصرنا الحالي باعتبارها نقطة تلاقي بين احتياجات السياح و سكان المناطق المضيفة، مما يؤدي إلى دعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع الموارد بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية و الروحية للزائر، مع المحافظة في الوقت ذاته على النمط البيئي و التنوع الحيوي و الإرث التاريخي و الحضاري و جميع مستلزمات الحياة و أنظمتها بالموقع السياحي .

و لعل ما تزخر به الجزائر من معالم سياحية متنوعة (طبيعية، جبلية، صحراوية، شاطئية، علاجية...) يمكنها من أن تكون دولة رائدة في مجال صناعة السياحة المستدامة، و هو ما دفع بالقائمين على النشاط السياحي في الجزائر إلى إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق سنة 2030، الذي من شأنه تحقيق تنمية سياحية مستدامة مكتملة لما تمتلكه من ثروات باطنية.

مشكلة البحث: على ضوء ما تقدم يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل

الرئيسي التالي:

ما مكانة السياحة المستدامة ضمن إستراتيجية التنمية السياحية التي اشتمل عليها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق سنة 2030؟
و سيتم التعمق في دراسة هذه الإشكالية من خلال الإجابة على جملة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياحة المستدامة؟ و ما هي اتجاهاتها و المبادئ التي تقوم عليها؟
- ماهي الخطوط العريضة التي اشتمل عليها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق سنة 2030؟ و إلى أي مدى يأخذ بمفهوم السياحة المستدامة؟
- ما هي تحديات تحقيق التنمية السياحية المستدامة؟ و ما أسباب تأخر القطاع السياحي بالجزائر؟

فرضية البحث:

تولي الدولة الجزائرية أهمية ضعيفة للسياحة المستدامة في إطار إستراتيجيتها التنموية لتطوير القطاع في آفاق 2030

أهمية البحث:

يكتسي البحث أهمية علمية و عملية، ذلك أن موضوع الاستدامة في القطاع السياحي أصبح يشكل محورا هاما في مجال الدراسات بالنسبة للعديد من الباحثين، أو حتى بالنسبة لمختلف الهيئات و المنظمات الدولية التي تدعو إلى ضرورة التحول إلى السياحة المستدامة التي تهتم بالحفاظ على الموارد الطبيعية كبديل عن السياحة التقليدية، أما من الناحية العملية فالكل يسعى حكومات و منظمات إلى تجسيد مختلف التوصيات و البرامج المقترحة في سبيل تحقيق تنمية سياحية مستدامة، و الاستفادة من المزايا التي توفرها على مختلف المستويات الاقتصادية، الاجتماعية و

البيئية، و هو ما تحاول الجزائر بدورها الوصول إليه من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق سنة 2030م.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- إبراز فوائد السياحة المستدامة و مدى أهميتها في المحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية تحقيقا لمبادئ التنمية المستدامة؛
- تبيان أهمية البعد البيئي في تعزيز متطلبات تحقيق التنمية السياحية المستدامة؛
- عرض محاور و مرتكزات إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، و التحديات التي تواجهها في إطار تحقيق تنمية سياحية مستدامة.

منهجية البحث:

للإجابة على تساؤلات البحث ونظرا لطبيعة الموضوع، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض حال لإستراتيجية التنمية السياحية بالجزائر من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق سنة 2030، بالإضافة الاعتماد في جانب آخر من الموضوع على المنهج الاستنباطي في تقييم تلك الإستراتيجية في بعدها البيئي لتحديد مدى أخذها بمبادئ التنمية السياحية المستدامة كمفهوم جديد لتطوير السياحة بالجزائر.

هيكلية البحث: للإجابة على الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية المطروحة تم تقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول- مفاهيم أساسية حول السياحة المستدامة

المحور الثاني- إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر بحسب المخطط التوجيهي للتهيئة

السياحية 2030

المحور الثالث-مكانة السياحة المستدامة ضمنالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر لآفاق سنة 2030 و التحديات التي تواجهها

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول السياحة المستدامة

1- مفهوم السياحة المستدامة:

السياحة المستدامة "تعني تحقيق مستوى الرفاهية للأجيال الحالية التي تأتي من السياحة، مع عدم الإضرار بحصة الأجيال القادمة من هذه الرفاهية، و المقصود بالأجيال الحالية و القادمة كلا من السائح و السكان المحليين في مناطق الجذب السياحي التي تتوفر فيها الموارد المختلفة، و بالتالي فإن السائح الحالي يستفيد من مشاهدة هذه المواقع و التمتع بها سواء كانت طبيعية أو تراثية أو غيرها، و من ثم عليه عدم الإضرار بما تاركا إياها للأجيال القادمة من السياح ليستفيدوا منها، أما سكان المناطق القريبة من المواقع السياحية فعليهم عدم استغلال مواردها بشكل يسيء إلى ديمومتها للأجيال القادمة ليستفيدوا من المردود المالي المتأتي من زوارها" (عاطف رواشدة.2009.ص57).

كما عرفتھا المنظمة العالمية للسياحة على أنها " تلك السياحة التي تلي احتياجات السياح والمواقع المضيغة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، وإتھا القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة" (وزاني محمد و مروان صحراوي.2013.ص2).

2- فوائد السياحة المستدامة:

تساعد السياحة المستدامة على وضع تصور واضح مبني على فهم أفضل للمقومات السياحية البيئية، الطبيعية و الثقافية و الإنسانية، و تضمن توزيعا عادلا للفوائد و

الكلف، كما تولد وظائف محلية بشكل مباشر في قطاع السياحة و غير مباشر في عدد من القطاعات الداعمة و المعنية بإدارة الموارد، و تساهم بذلك في تعزيز نشاطات بعض القطاعات المحلية المربحة مثل: الفنادق و أماكن الإقامة المختلفة، المطاعم، نظم النقل، الصناعات التقليدية و الحرف اليدوية، و خدمات المرشدين السياحيين.

و تسعى السياحة المستدامة إلى إشراك كل شرائح المجتمع في اتخاذ القرارات بما فيها السكان المحليين، و ذلك للتعايش مع مستهلكين آخرين للموارد، و تدمج بين التخطيط و تقسيم المناطق بما يضمن تنمية سياحية ملائمة لطاقة النظام البيئي، و تحسين و سائل النقل و الاتصال المستدامة و غيرها من البنى التحتية الأساسية، و تساهم في تهيئة مرافق الاستحمام التي يمكن للمجتمعات المحلية إضافة إلى السياح المحليين و الدوليين استعمالها بصفة مستدامة، كما أنها تشجعهم على المحافظة على المواقع الأثرية و الشواهد التاريخية على مستوى المقاصد السياحية التي يزورها.

و من جهة أخرى تشجع السياحة المستدامة على التقدير الذاتي للجماعات المستدامة و تسمح بفهم أكبر و تواصل أفضل بين شعوب من خلفيات مختلفة، و إظهار أهمية الموارد الطبيعية و الثقافية بالنسبة إلى الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمعات المستدامة، و يمكن أن يساعد في الحفاظ على هذه الموارد مع إمكانية مراقبة السياحة المستدامة (ابراهيم بظاظو.2010.ص ص 192-193).

3- مبادئ السياحة المستدامة: تقوم السياحة المستدامة على جملة المبادئ التالية (وزاني محمد و مروان صحراوي.2013. ص 6):

- يجب أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من استراتيجيات التنمية المستدامة للدولة، كما يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بشكل متداخل وموحد

يتضمن إشراك وكالات حكومية مختلفة، ومؤسسات خاصة، ومواطنين سواء كانوا مجموعات أم أفراد لتوفير أكبر قدر من المنافع.

- يجب أن تتبع هذه الوكالات، والمؤسسات، والجماعات، والأفراد المبادئ التي تحترم ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة، والطريقة التقليدية لحياة المجتمع وسلوكه بما في ذلك الأنماط السياسية.

- يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بطريقة مستدامة وذلك من أجل الحماية و الاستخدامات الاقتصادية المثلى للبيئة الطبيعية والبشرية في المنطقة المضيفة.

- يجب أن تهتم السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين مروجي السياحة و أفراد المجتمع المضيف والمنطقة.

- يجب أن يتم عمل تحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع .

- يجب أن يتم تنفيذ برنامجاً للرقابة و التدقيق والتصحيح أثناء جميع مراحل تنمية وإدارة السياحة، بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم من الانتفاع من الفرص المتوفرة والتكيف مع التغييرات التي ستطرأ على حياتهم .

و على العموم فإن هذه المبادئ تتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة التي وردت ضمن

تقرير بروتنلاند « Rapport Brundtland » المنشور سنة 1987 من قبل اللجنة

العالمية للبيئة و التنمية، تحت عنوان " مستقبلنا المشترك " « Notre Avenir a

Tous »، حيث يستند عليه معظم الباحثون في تعريفهم للتنمية المستدامة بأنها " تلك

التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية

احتياجاتها الخاصة"، كما حدد ذات التقرير ثلاث مجالات للتنمية المستدامة

(اقتصادية، اجتماعية و بيئية) ذات أهمية متساوية تتقاطع فيما بينها، حيث عند تقاطع المجال الاقتصادي بالاجتماعي يؤدي إلى فكرة العدالة (l'équitable)، و تقاطع المجال الاجتماعي بالبيئي يعطينا فكرة صالحة للعيش (vivable)، في حين تقاطع المجال البيئي بالاقتصادي يقود إلى فكرة المردود أو العائد (viable)، و لذلك هناك اتجاه عام للتنمية يدمج و يؤلف بين الأبعاد الاجتماعية، البيئية و المردودية الاقتصادية، أو على الأقل يضعها في نفس المستوى، و هو نهج لخصه منظرو الأنجلوسكسونية في قاعدة سميت بـ "3p" « people , planet, profit » ، (Mathieu Baudin. 2009. pp 16-19).

4- اتجاهات السياحة المستدامة:

يلاحظ المختصين في الممارسة العملية للسياحة أن هناك بعدين منفصلين للاستدامة لا ضير في تطبيقهما على السفر و السياحة (Victor T.C.Middleton,Rebecca Hawkins.1998.p 07)، الأول يكمن في أهمية تحسين الممارسة المستدامة على المدى البعيد في الوجهات التي تم اختيارها من قبل الزوار، نظرا لما يمكن أن يتركه هؤلاء من آثار سلبية على نطاق واسع فيما يخص:

أ- **البيئة المادية:** على سبيل المثال تآكل الشعب المرجانية بسبب مشاريع البناء و إقامة الأنشطة الترفيهية، نسف الجبال من خلال المشي و التزلج، الاستخدام المفرط للمياه العذبة في الاستحمام و السباحة و سقي الحدائق و ملاعب القولف، تلوث مياه البحر و المياه العذبة نتيجة رمي النفايات و تصريف المياه القذرة، و انبعاث ثاني أكسيد الكربون من خلال استخدام السيارات للأغراض الترفيهية.

ب- **البيئة الاجتماعية و الثقافية:** على سبيل المثال تحول الفنون و الطقوس التقليدية إلى شكل من أشكال الترفيه و الريح بالنسبة للفنادق، و بالتالي يساهم

ذلك في تعطيل الأنماط التقليدية للأجور، و تكون ربما سببا في التخلي عن الأساليب التقليدية لكسب المعيشة، من خلال تشجيع البغاء و قوة التغذية "Force Feeding" عموما للمعايير الثقافية و السلوكية الغربية الخاصة بالأترياء، خصوصا داخل المجتمعات التي لم تألف مثل هذه الثقافات، من خلال عملية يطلق عليها اسم الاستعمار الجديد "Néo-Colonialism". و بالرغم من هذا فالسفر و السياحة لديهما القدرة على تقديم مساهمات إيجابية على البيئات الطبيعية، الثقافية و الاجتماعية في المناطق التي يزورها السياح، و بالتالي يعد ذلك فرصة لتسخير تلك المساهمات الإيجابية و المستدامة بحيث تجعل السفر و السياحة أكثر حيوية و مصدر اهتمام المختصين في القرن الواحد و العشرين.

أما البعد الثاني لتحسين استدامة الممارسة السياحية، فيركز على الطريقة التي تعمل من خلالها شركات السياحة و السفر على قيادة تنميتها و قراراتها التنفيذية، حيث تقام بعض الأنشطة على مستوى المقصد السياحي، مثل الفنادق و المنتجعات أو القرى و المعالم السياحية أو تأجير السيارات، فيما تزاوّل أنشطة أخرى بعيدا عن المقصد مثل نشاط شركات الطيران و السكك و مختلف الناقلين و الوسطاء من منظمي رحلات و وكالات السفر. فصناعة السياحة كغيرها من الصناعات الأخرى، تشترك في كثير من الأسباب التي تفرض عليها مكافحة التلوث و إدارة النفايات و أنها تتحمل مسؤولية ثقيلة في هذا المجال، لكن مع الاعتراف أنها في كثير من الأحيان تنشأ داخل المناطق المعدة خصيصا للأغراض التجارية نظرا لجاذبيتها و حساسيتها البيئية، و بالتالي فمن المنطقي أن التركيز على النشاطات التجارية يستوجب السهر على تنفيذ برامج الحفاظ على الطاقة، مراقبة التلوث الصادر عن الضوضاء و الانبعاثات الغازية، تقليص الطلب على المياه العذبة، الحد من استخدام المواد الكيميائية السامة، رسكلة

و إعادة تدوير المواد الضرورية لقيادة الأنشطة التجارية، بالإضافة إلى ذلك فإن شركات السياحة لديها مسؤولية خاصة تجاه نوع و حجم التنمية المفروضة على مستوى المناطق ذات الحساسية البيئية، حيث يرتبط ذلك بتصاميم و تقنيات البناء المستخدمة لا سيما في: إقامة و تهيئة المنتجعات و المجمعات الفندقية، بناء المسابح، ملاعب القولف، مدارج المطارات و المحطات، إذ أن استخدام التقنيات الحديثة في التصميم الجيد للمباني و المصانع، مثل استخدام أنظمة التبادل الحراري و معالجة المياه، يمكن أن يؤدي إلى حد كبير إلى تخفيض مستويات التلوث التي تخلفها الأعداد الهائلة للزائرين يوميا.

المحور الثاني- إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر بحسب المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030

تشكل السياحة المحرك الجديد للتنمية المستدامة و دعم النمو و تعتبر المحرك الرئيسي لقطاع الخدمات في الاقتصاد بسبب قدرتها على تكوين الثروة و منح فرص العمل و توليد الدخل المستدام، لذلك تعتم الجزائر إعطاء بعد جديد للسياحة في حدود ما تحويه من إمكانات و مواطن قوة، حيث قامت بإعداد مخطط وطني شامل للتنمية السياحية يمتد تجسيده إلى غاية سنة 2030.

1- الإدارة السياحية الجديدة والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

أولت الجزائر في إطار إستراتيجيتها الجديدة للتنمية السياحية، أهمية خاصة إلى تجارب بعض الدول المجاورة و الدول التي حققت نجاحا في مجال السياحة، والتحدي الآن هو تنمية السياحة الداخلية والعمل على إدراجها ضمن الشبكة التجارية للسياحة في العالم والعمل على ظهور الوجهة الجزائرية كمقصد سياحي مرجعي على الصعيد الدولي، حيث أن بناء وجهة وطنية بالمواصفات الدولية يتطلب تحديد مقارنة منظمة

ومستدامة، تمكن من توفير قراءة صحيحة ورؤية واضحة لتكريس وجود اقتصاد سياحي بديل للموارد غير المتجددة مثل النفط والغاز، إذ تؤكد النصوص التشريعية سارية المفعول إرادة الدولة في الحفاظ على البيئة، وتحسين البيئة المعيشية، وتأمين المؤهلات الطبيعية والثقافية وتعزيز التراث السياحي الوطني (مقيم صبري و رحال سمية.2013. ص11).

و في إطار إستراتيجيتها الوطنية لتطوير القطاع السياحي في الجزائر قامت وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة سنة 2008، بالإعلان عن نظرتها المستقبلية في وثيقة عرفت بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 (Schéma Directeur De L'ménagement Du Tourisme)، التي تعبر عن فلسفتها الجديدة المبنية على أسس التنمية المستدامة، حيث يعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030) ثمرة جهد لمسار طويل من الأبحاث و الاستطلاعات و الدراسات و الخبرات، و هو نتاج (Brainstorming) لمشاورة واسعة أجرتها وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة مع مختلف الفاعلين الوطنيين و المحليين العموميين و الخواص، طيلة أطوار الجلسات الجهوية للنقاش المفتوح حول السياحة في الجزائر، إذ يشكل إنجاز هذا المخطط بجميع مراحل (تصميم، تنفيذ و متابعة) تحديا كبيرا بالنسبة لجميع المهتمين بقطاع السياحة على مختلف المستويات: فندقيين، أصحاب المطاعم، مسافرين، مرشدين، متعاملين و جمعيات.

Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement
et du(tourisme Algérienne livre05.2008.p 02).

2- أهداف المخطط:

يسعى المخطط إلى تحقيق جملة من الأهداف العامة على المدى البعيد و المادية و النقدية على المدى المتوسط كما يلي:

2-1- الأهداف العامة للمخطط:

يهدف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إلى تحقيق خمس أهداف رئيسية تتمثل فيما يلي:

(Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme Algérienne livre 01.2008.pp22)

- جعل السياحة أحد محركات النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في استحداث مناصب الشغل و تحسين التوازنات الكبرى كالميزان التجاري و ميزان المدفوعات؛
- توسيع الآثار المترتبة عنه إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى (الزراعة، الصحة و السكان، الصناعة، الحرف و الخدمات) بإدماج الفكر السياحي لدى مختلف المتعاملين في مجال النقل، المدينة و العمران، البيئة، الجماعات المحلية، التكوين، ... ؛
- التوافق بين الترقية السياحية و البيئة؛
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي و الشعائري؛
- التحسين المستمر لصورة الجزائر.

2-2- الأهداف المادية و النقدية للمخطط للفترة 2008-2015:

بتوقع دخول 2,5 مليون سائح إلى الجزائر في آفاق سنة 2015، فإن التنبؤات تشير إلى أن هذا العدد يلزمه 75000 سرير ذات نوعية جيدة، لذلك تم إدراج نصفها ضمن المشاريع ذات الأولوية، أي ما يقارب 40000 سرير سيتم إنجازها وفق المعايير الدولية، منها 30000 سرير فخم في المدى القصير، بينما سيتم إنجاز 10000 سرير إضافية في

المدى المتوسط، كما يهدف المخطط إلى توفير حوالي 400000 منصب شغل (مباشر و غير مباشرة) و خلق 91000 مقعد بيداغوجي للتكفل بتكوين المختصين في القطاع.

أما فيما يخص الجانب المالي فإن قيمة الاستثمارات المتوقعة للفترة (2008-2015) تقدر بـ 2,5 مليار دولار أي بمعدل 350 مليون دولار سنويا، تمثل الاستثمارات العمومية ما نسبته 15% من إجمالي الاستثمارات أي أن السلطات العمومية ستتكفل بما قيمته 375 مليون دولار على مدار السبع سنوات بالنسبة لأقطاب الامتياز السبعة بمعدل 54 مليون دولار سنويا، حيث تقدر تكلفة السرير الواحد بـ 60000 دولار مقسمة بين 55000 دولار استثمارات مادية و 5000 دولار كاستثمارات غير مادية (Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme Algériennelivre 02 .2008.pp 17-18).

3- المشاريع ذات الأولوية للمرحلة(2008-2015):

حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية العديد من المشاريع كأولوية وطنية لتحقيق التنمية السياحية في الجزائر، منها ما هو في طور الإنجاز و منها ما هو في مراحل متقدمة من عمليات إرساء الصفقة، تتمثل هذه المشاريع فيما يلي (Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme :Algériennelivre 02 .2008.pp 18-19)

- مشاريع الاستثمار السياحي الوطني؛
- فنادق سلسلة من شأنها توفير 29386 سرير في جميع الأصناف؛
- تخصيص أراضي جديدة للتوسع السياحي، و استحداث أكثر من عشرين قرية سياحية ذات الامتياز (VET)، سيتم إنجازها وفق ما يلي الطلب العالمي و الوطني، و هذه القرى موزعة عبر مختلف مناطق و جهات الوطن؛

- حضائر إيكولوجية و سياحية (Dounia Parc) بكل من عنابة، قسنطينة، الجزائر، وهران و حضائر الواحات بالجنوب؛
- مراكز الصحة و العلاج و التقوية البدنية: حمام قرقور، حمام ملوان، و شريعة؛
- إطلاق 80 مشروعا سياحيا على مستوى أقطاب الامتياز السبعة بما يوفر 5986 سرير و حوالي 8000 منصب شغل.

4- الحركات الخمس لبعث السياحة في الجزائر:

تضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية عرضا شاملا لمرتكزات الفلسفة الجديدة، التي من شأنها إعادة بعث القطاع السياحي في الجزائر، في شكل مخططات أطلق عليها اسم الحركات الخمس (les cinq dynamiques)، لتحقيق إنعاش سريع و مستدام للسياحة، تضمن إعادة الجزائر إلى وضعها الجيوستراتيجي على الساحة الدولية، من خلال المكان و الدور الذي يتعين على السياحة الجزائرية أن تلعبه ضمن آفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أي سياسة للتنمية المستدامة (Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme 2008.20). و تتمحور هذه الخطة حول تدعيم صورة الجزائر، الترويج للمنتج الجيد، عرض التجهيزات ذات الامتياز على مستوى الأقاليم الأكثر جاذبية، توفير إطار عام للتنمية يجمع بين الدولة، الجماعات المحلية، الجمعيات، المهنيين العموميين و الخواص، النظام التربوي و مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، بما يؤدي إلى خلق جو من التنافس بين مجموع الشركاء العموميين و الخواص، يجب أن يدعم بإستراتيجية عملية للتمويل تستهدف مرافقة المتعاملين، المرقين، و المستثمرين على حد سواء، و فيما يلي عرض مختصر لتلك الحركات (لحسين عبد القادر. 2013. ص ص 195-197):

4-1- مخطط وجهة الجزائر: تعاني الجزائر اليوم فيما يتعلق بصورتها من بعض الدهنيات السلبية، وأيضاً من غياب الترويج و الاستثمار السياحي، لذا عليها اختبار أوراقها القوية بغية تحسين صورتها، حتى تتمكن من تثبيتها كوجهة سياحية كاملة، وتبقى ترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية كاملة وتنافسية، تكون أبرز ملامحها الأصالة، الابتكار والنوعية، وعليه يجب تعزيز جاذبية وجهة الجزائر ببناء صورة متميزة عنها في ذهنية المستهلكين على مستوى الأسواق المطلوب المحافظة عليها والأسواق المستهدفة، باستخدام كل وسائل التسويق و الترويج التقليدية (الإشهار، رجال البيع، ترقية المبيعات و العلاقات العامة) و الحديثة (التسويق المباشر و عن طريق شبكة الأنترنت).

4-2- الأقطاب السياحية للامتياز: القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، الترفيهية، الأنشطة السياحية والدورات السياحية، بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية، ويستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية، ومتعدد الأقطاب، يدمج المنطق الاجتماعي، الثقافي، الإقليمي، التجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات طلبات السوق. و يمكن أن تستخدم كمنقطة ارتكاز وكقاطرة للتطور السياحي، يتوقع أن تساهم في تحريك الدافع الذي يسهل الانتشار السياحي على مستوى التراب الوطني، عبر إنشاء مجموعة من القرى السياحية للامتياز تشجع على تنمية مستدامة للقطاع.

و قد حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في هذا الإطار، سبعة أقطاب سياحية للامتياز موزعة حسب جهات الوطن المختلفة: شمال شرق، شمال وسط، شمال غرب، جنوب شرق، جنوب غرب، الجنوب الكبير (طاسيلي، إليزي، جانت)، الجنوب الكبير (أدرار، تمنراست).

3-4- مخطط النوعية السياحية: لقد أصبحت النوعية اليوم مطلباً ضرورياً في الدول السياحية الكبيرة، إذ أنها الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني فهو يرتكز على التكوين والتعليم، كما يدرج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتج السياحي في العالم، حيث يشمل ما يلي:

- تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي؛
- منح رؤية جديدة للمحترفين؛
- حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية؛
- نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية.
- وقصد الاستجابة للهدف المادي والنقدي في مخطط الأعمال 2030 ، أصبح تكوين العنصر البشري أمراً ضرورياً، وعلى هذا الأساس حدد المخطط ثلاث أهداف إستراتيجية للتكوين قصد تحفيز الجزائر سياحياً في آفاق 2030 هي:
- ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية، وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة؛

- إعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي؛
 - الابتكار واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مخطط النوعية السياحية.
- 4-4- مخطط الشراكة العمومية - الخاصة: لا يمكن تصور تنمية دائمة للسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص، فإذا كانت الدولة تمارس دوراً ضرورياً في المجال السياحي، خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة، ووضع المنشآت القاعدية كالمطارات والطرق في خدمة السياحة، و أنها تسهر على النظام العام وحفظ الأمن وتدير المتاحف والصروح التاريخية، فإن القطاع الخاص يضمن أساسيات

الاستثمار والاستغلال السياحي، كما يثمن ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه.

وعلى هذا الأساس يسعى مخطط الشركة العمومية-الخاصة، إلى خلق روابط بين مختلف الفاعلين في العملية السياحية سواء كانوا عموميين أو خواص، وذلك من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتج سياحي نوعي، وجعل الواجهة الجزائرية أكثر جاذبية وتنافسية، لبلوغ مستوى نضج سياحي يرقى بالجزائر إلى مصاف البلدان السياحية الأكثر تفضيلاً.

4-5- مخطط تمويل السياحة: أخذاً بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحة كونها صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة، وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى، فإن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جاء لمعالجة هذه المعادلة الصعبة، من خلال دعم ومرافقة الشريك المرقى أو المطور، حيث يتعلق محتوى مخطط تمويل السياحة بما يلي:

- مرافقة المستثمرين المرقين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار، في تقدير المخاطر وفي تمويل عتاد الاستغلال؛

- تخفيف إجراءات منح القروض البنكية و التمديد في مدة القرض؛

- دعم ومرافقة المؤسسات المكتملة لاحتياجات المؤسسات السياحية وأصحاب المشاريع؛ من خلال: نظام مرافقة مالي، مساعدات للتكوين، تشجيع شامل للنوعية، إنشاء أداة جديدة لتمويل الاستثمارات السياحية مثل إنشاء بنك الاستثمار السياحي.

المحور الثالث- مكانة السياحة المستدامة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة

السياحية في الجزائر لآفاق سنة 2030 و التحديات التي تواجهها

1- محدودية البعد البيئي في إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر:

قد ضحت سياسات التنمية السابقة في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد بموروث طبيعي و ثقافي لا يعوض بالنسبة للصحراء الجزائرية، وتسببت بمشاكل لا حصر لها بهذه المناطق منها (فؤاد بن غضبان.2015. ص ص274-275) :

- ظاهرة صعود المياه التي تعاني منها منطقة واد سوف، بقضائها على أشجار النخيل و هدم الغيطان التي تشكل موروثا اجتماعيا ذو جذور عميقة في الثقافة الصحراوية؛
- الأضرار التي مست نظام الواحات المتجانسة بمنطقة واد ميزاب و المصنفة كمناطق محمية على المستوى العالمي؛

- تشوه الجانب الهندسي و التاريخي للمجالات المبنية على مستوى المناطق الأثرية و التاريخية المصنفة ضمن التراث العالمي، و ظهور أشكال جديدة لا تعبر عن الهوية الصحراوية.

من جهة أخرى على الرغم من تقسيم التراب الوطني إلى مناطق التوسع السياحي من أجل الارتقاء بالسياحة الجزائرية إلا أنها بقيت تراوح مكانها، و ذلك ما أدى إلى محدودية البعد البيئي في إستراتيجية التنمية السياحية بسبب سوء التسيير السياحي، لذلك فقد أعطت الدولة أهمية خاصة للتنمية السياحية المستدامة في إطار إستراتيجيتها الجديدة لتطوير القطاع على المدى البعيد، وفق ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق 2030.

2- مكانة السياحة المستدامة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

لقد تضمن المخطط المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مصطلح الاستدامة للتنمية السياحية في الجزائر، للتعبير عن توجه جديد للدولة نحو تبني مفهوم حديث للسياحة، يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات البيئية في تحديد الإطار الإستراتيجي للسياسة السياحية في الجزائر، لتعلن الدولة من خلاله عن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير 2009، المتوسط 2013 و الطويل 2030، و بالتالي تبنيها لمفهوم جديد للسياحة يستند في مضمونه على الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، كما يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أن السياحة صناعة فنية توفق بين ترقية السياحة و البيئة مثلما جاء في الأهداف العامة له، و هو ما يعكس وعي الوزارة الوصية بأهمية الحفاظ على المحيط و حمايته من التدهور، حتى نضمن الحفاظ عليه للأجيال المقبلة، و لذلك عمدت الدولة إلى تقسيم المواقع الساحلية أو الواقعة بالقرب من الساحل إلى مناطق التوسع السياحي، تبعا لخصائص كل منطقة مع مراعاة الجانب البيئي، حيث أن مختلف هذه المناطق تشكل أقطابا سياحية، و ذلك من أجل التحكم الجيد في تسييرها، إذ يعد هذا المخطط جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يبرز الكيفية التي تعترم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي العدالة الاجتماعية، الاقتصادية و الدعم الإيكولوجي ضمن أطر التنمية المستدامة للبلاد في آفاق العشرين سنة المقبلة، كما أنه أداة تترجم إرادة الدولة في تمشين المؤهلات الطبيعية، الثقافية و التاريخية للبلاد، و وضعها في خدمة السياحة في الجزائر، بهدف تحقيق القفزة المطلوبة لجعل السياحة أولوية وطنية، يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة، لأنها تشكل بديلا للمحروقات (عمار عيساني.2009-2010.ص127). غير أن نجاح تطبيق هذا المخطط يجب أن يكون في تناسق مع

برامج المحافظة على البيئة و الاهتمام بالحيط و حمايته من التلوث، ذلك أن الحديث عن التنمية المستدامة لا ينبغي أن يكون بصورة ديماغوجية، و إنما باحترام مبادئها سيما في بعدها البيئي .

3- تحديات تحقيق الاستدامة في تنمية القطاع السياحي:

هناك عدد كبير من التحديات التي تواجه عمليات تنمية القطاع السياحي بصورة مستدامة أبرزها مايلي(سيد فتحي أحمد الخولي.2000.صص 26-27):

أ- مراعاة احتياجات الفقراء في أي مجتمع من خلال ما توفره السياحة من فرص عمل، مما يتطلب التركيز على توسيع منافع قطاع السياحة ليمتد إلى المناطق والطبقات الفقيرة وفي نفس الوقت تقليل الآثار السلبية لتكون عند حدودها الدنيا بالنسبة لهذه المناطق والطبقات، مع ضرورة إشراك المجتمعات المحلية في جميع جوانب عمليات التنمية، إضافة إلى العمل على توظيف أكبر قدر من منافع السياحة خاصة في الدول النامية.

ب- احترام القيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع، مما يتطلب تفعيل جهود مختلف الأطراف لمراعاة الاستدامة في التنمية السياحية للموارد الطبيعية والحضارية في وجهات السياحة المقصودة وضمان سلامتها.

ج- درجة الوعي البيئي لدى جميع الوحدات المسؤولة، مما يتطلب تكثيف الجهود لخلق الاهتمام بالبيئة من قبل تلك الوحدات بدءا من إعلام السكان المحليين بالمنافع التي تحققها التنمية السياحية المستدامة، ثم تعزيز روح المسؤولية لدى السياح في تعاملهم مع مكونات البيئة وتوعيتهم بالآثار التي قد تنجر عن سلوكياتهم غير الرشيدة تجاهها من جهة، وتحسيس المؤسسات التي تشكل قوام صناعة السياحة بأهمية الإدارة البيئية وتشجيعهم على تبني مبادئ الاستدامة في مشروعاتهم من جهة أخرى.